

عودة «سياسة القوى العظمى» إلى الشرق الأوسط

أرسلت روسيا سفنا حربية لتفطيط الهمم عن التدخل الخارجي في سوريا كما انغمست الصين بعمق في المواجهة الجارية بين إيران والغرب وهو ما يشير الى عودة سياسة «القوى العظمى» الى الشرق الأوسط بشكل متسارع.

الولايات المتحدة فإن على الصين التعامل إيران على أساس القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية الأمريكية. وربما يريد المسؤولون الصينيون استغلال العقوبات للتفاوض على أسعار نفط إيراني أفضل كما أن احتمالات توفيقهم عن شرائه محدودة نسبيا فيما يبدو حتى اذا عوضت السعودية فارق الإنتاج.

وقال توماس بارنيت وهو خبير استراتيجي سابق بالبحرية الأمريكية ويعمل الآن كبيرا للمحللين في شركة ويكسترات لاستشارات المخاطر السياسية «في كل مرة يضيق فيها الغرب الخناق تخرج بكين نفسها بهدوء... وكلما تبني واشنطن موقفها الاستراتيجي العسكري العالمي بشكل صريح على أساس التهديد الصيني المتصور كلما رحبت بكين بهذا التشتيت «الذي تمثله إيران» بل ستشجعه».

في واشنطن وتل أبيب وغيرهما تناقش علنا المخاوف من أن ازدياد قوة موقفي الصين وروسيا قد يكون «محركا لرزععة الاستقرار» حين تلقي الدولتان طوق النجاة لأنظمة يفضل الغرب عزلها وإضعافها.

بالنسبة لإسرائيل على وجه الخصوص التي استفادت طويلا من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة وتكافح الآن لإدارة علاقتها مع تركيا التي تكتسب قوة ومصر بعد الثورة التي قل تأثير واشنطن عليها فإن هذه الديناميكية ربما تكون غير ملائمة.

غير أن موسكو وبكين تقولان إن هدفهما هو الحفاظ على السلام وتفاذي الصراع وهو أمر له أهمية خاصة بالنسبة للصين التي تحرض بشدة على استمرار تدفق نفط الخليج وتجنب الصدمة الاقتصادية العالمية التي قد تنجم عن حرب بالمنطقة.

ويقول مسؤولون من الدولتين إن تحركات الغرب في العراق تحديدا لم تسهم بدرجة تذكر في تحسين الاستقرار بالمنطقة. ويقولون إن شن حرب «وقائية» في الخليج ستكون في نهاية المطاف بنفس خطورة امتلاك إيران سلاحا نوويا.

ومن أسباب الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي رفض سياسة الولايات المتحدة التي تنطوي على دعم دول شمولية ويعتقد البعض في واشنطن أن هذا المنطق قد يلقي جذبية بين شعوب الشرق الأوسط.

وقالت الفتي من كلية الحرب التابعة للبحرية الأمريكية «جماهير المنطقة ضاقت نزعاً بفرض نفس القوة العظمى إرادتها على المنطقة. ربما يرجعون بالصينيين».

لكن آخرين يقولون إن من السابق لأوانه شطب الولايات المتحدة من المعادلة على الأقل مدام جيشها هو القوة الأشد بأسا في المنطقة والضامن الرئيسي لأمن الكثير من دولها. وقال روبرت ساتولف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى «مسألة التراجع الأمريكي برمتها عالميا وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص مبالغ فيها ويجري تضخمها».

«في اليوم الذي أرى فيه أبناء الشرق الأوسط يصطفون امام السفارة الصينية للحصول على التأشيرات ويرسلون ابنائهم الى الجامعات الصينية أو يفرضون ضوابط الطائرات والطائرات بلا طيار وأنظمة الدفاع الصاروخي الصينية الى آخره لحماية أراضيهم وممتلكاتهم فحينذاك يمكن أن تكون لدينا مناقشة جادة بشأن التراجع».

● «رويترز»

ليست في حاجة تذكر للاحتفاظ بالدول المصدرة للطاقة في المنطقة في صفها. غير أنه من المتوقع أن يزيد اعتماد الصين على غاز وبنط الشرق الأوسط في الأعوام القادمة مما قد يعمق انخراط الصين في صراعات المنطقة وسياساتها شاعت أم آيت. وإذا حققت الولايات المتحدة طموحها في تحقيق مزيد



من الاكتفاء الذاتي في ظل التكنولوجيا الجديدة والمزيد من استغلال الموارد المحلية وتنسحب من المنطقة فإن البعض يعتقد أن الصين قد تصبح القوة الخارجية المتفوقة في الشرق الأوسط ربما في منافسة متزايدة مع الهند التي ستحررها احتياجاتها من الطاقة أيضا.

وعلى المدى الأقرب هناك مؤشرات واضحة على أن المواجهة بشأن البرنامج النووي الإيراني قد ترتبط بمنافسة جيوسياسية أوسع مع الغرب. ومع تزايد قلق بكين من تزايد القوات الأمريكية في منطقتها تقول بعض الأصوات إن إيران تلعب دورا مفيدا في إبقاء القوات الأمريكية في منطقة أخرى. وقالت افتتاحية في صحيفة جلوبال تايمز التي يصدرها الحزب الشيوعي الصيني بالإنجليزية في السادس من يناير كانون الثاني بعد أن كشفت واشنطن عن استراتيجيتها الدفاعية الجديدة التي تولي وجهها شطر اسيا «تعديل الاستراتيجية الأمريكية الجديد يبرز أهمية إيران للصين. في وجود إيران وموقفها الراضخ للخصوع لرقابة صارمة من

وقال اشتر سوسر استاذ سياسة الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب «تزداد صعوبة التحكم في الأمور مع انزلاق المنطقة الى أزمة اجتماعية اقتصادية تزداد عمقا... الاتجاهات المحلية تجبر القوى الخارجية على أن تعبر اهتماما وليس العكس». غير أن منهج موسكو وبكين على وجه الخصوص الأكثر



قوة بالمنطقة يرتبط بشكل متزايد فيما يبدو باجندة الدولتين العالمية.

ويعتبر دعم روسيا للرئيس السوري بشار الأسد على نطاق واسع خطوة للدفاع عن موطيء قدم من حقبة الحرب الباردة في سوريا وإغلاق الطريق أمام تدخل مستقبلي على غرار ما حدث في ليبيا. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية الروسية هذا العام لذلك يرى البعض أن رئيس الوزراء فلاديمير بوتين حريص على الظهور بموقف من يواجه الغرب ويضع بصمته خارج حدود روسيا.

وواجهت كل من موسكو وبكين تصاعدا في الاحتجاجات بالداخل العام الماضي وليس لدى أي منهما رغبة في مشاهدة إسقاط زعيم شمولى آخر. وأن سمح الكرملين بإقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاقتراح جامعة الدول العربية بأن يسلم الأسد السلطة فإنه سيفعل هذا بتحفظات هائلة مع إدراج بند يستبعد استخدام القوى العسكرية. وفي ظل احتياطات موسكو الوفيرة من الطاقة فإنها

بعد أن انسحبت روسيا من المنطقة في ختام الحرب الباردة لم تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون سوى بضعة منافسين خارجيين في محاولات التأثير على مجريات الأحداث.

لكن مع انسحاب الولايات المتحدة من العراق تعيد القوى الاقتصادية الصاعدة تشكيل العالم وتعمق صلاتها بالخليج بسبب احتياجاتها من الطاقة مما يؤذن فيما يبدو بانتهاء هذا العصر الخالي من المنافسة وتنازع النفوذ.

وقال وليد حزبون مدير مركز الدراسات العربية والشرق اوسطية في الجامعة الأمريكية ببيروت «ما نراه هو فقد الولايات المتحدة للقدرة على تشكيل الأحداث بالمنطقة على الرغم من انها لاتزال القوى العسكرية المتفوقة».

«نرى آخرين يتحركون ملء الفراغ».

ويقول خبراء إن هناك رجحان صدق لما حدث من تهاافت على الموارد والأراضي والنفوذ في القرنين التاسع عشر والعشرين. وتقول حياة الفتي المحاضرة المتخصصة في دراسات الشرق الأوسط بكلية الحرب التابعة للبحرية الأمريكية «الخلاصة هي أنه سيكون هناك المزيد من اللاعبين... كان الشرق الأوسط دائما مسرحا للعبة الكبرى القوى الصاعدة ستري فرصا ومميزات من الانخراط في «هذا» تماما مثل القوى الاستعمارية».

وفي حين ظلت موسكو وبكين بدرجة كبيرة على الهامش دبلوماسيا خلال حربى العراق عامي 1991 و2003 وحتى خلال الحملة على ليبيا العام الماضي فإنهما مطالبان بالإلتزام لصوتيهما على نحو متزايد.

وعبرت الائتتان عن نية واضحة لمنع أي تدخل «لتغيير النظام في سوريا» لكن إرسال روسيا حاملية طائرات وسفن مرافقة لها الى ميناء طرسوس هذا الشهر يحدد موقف موسكو بوضوح أكثر من المعتاد.

وفي حين قلل بعض المسؤولين الروس من أهمية الزيارة قائلين انها مخطط لها مسبقا فإن آخرين قالوا إنها إشارة. ورحلت السفن الحربية منذ ذلك الحين لكن وفيما يستمر تصاعد أعمال العنف تجد موسكو نفسها تحت ضغط أكبر لتتخلى عن حليفاتها.

من ناحية أخرى فإن نجاح العقوبات الأمريكية والأوروبية على إيران سيتوقف بشكل شبه كلي على مدى انضمام الصين لها مع ظهور مؤشرات متزايدة على أن بكين تعتبر طهران أداة لتحويل القوة العسكرية الأمريكية بعيدا عن جنوب شرق اسيا. كما تحجم الهند أيضا عن مجاراة الاستراتيجية الغربية الأوسع التي تنطوي على محاولة خلق إيران اقتصاديا حتى تتخلى عن برنامجها النووي. وتعتبر الهند أيضا لاعبا إقليميا صاعدا.

لكن الاختلافات مع الحقبة الاستعمارية حادة.

فعلى اللاعبين الخارجيين أن ينافس قوى محلية تفرض نفسها بصورة متزايدة خاصة تركيا والسعودية وإيران نفسها وكلها حريصة على ملء الفراغ الذي تركه الانسحاب الأمريكي. ومما يزيد الأمور تعقيدا غيرت الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي المعتقدات السائدة منذ فترة طويلة عن الاستقرار والسيطرة التي تستطيع الحكومات ممارستها على الأحداث.

البطالة تدفع السعوديين إلى إصلاح الاقتصاد

في صالة عرض اكتظت باجنحة الشركات بمنطقة على اطراف العاصمة السعودية تجولت عشرات الفتيات السعوديات مرتديات الجباءات السوداء الطويلة وغطاء الرأس بين أجنحة الشركات بحثا عن فرصة عمل.

الشركات المدرجة إلى أموال وإنما لأنها تأمل في أن تسهم استثمارات المؤسسات الأجنبية على المدى الطويل في دفع السوق المشوية بارتفاع معدل المضاربات وسيسيطر عليها مستثمرون أفراد باتجاه الكفاءة المؤسسية.

ويظن كثير من اللاعبين بسوق المال السعودية أن الإصلاح قد يحدث خلال هذا العام. وفي خطوة في هذا الاتجاه أعلنت هيئة أسواق المال الأسبوع الماضي أنها ستسمح للمؤسسات الأجنبية بإدراج أوراقها المالية بالسوق بالتوازي مع أسواق أخرى.

وفي حال تحرير هذا القطاع سيحدث ذلك في قطاعات أخرى. ودعت الهيئة العامة للطيران المدني الأسبوع الماضي المؤسسات الخاصة لتقديم عطاءات لتسيير رحلات من المطارات السعودية مما يخفف قبضة شركات الطيران والخدمات الجوية الوطنية على القطاع.

وبجري إعداد إصلاحات أخرى لكنها قد تتأخر بسبب حساسياتها السياسية.

فتمتيز قانون ييسر الأقراس لخص التمويل العقاري الذي طال انتظاره قد ينعش قطاع القروض المحلية ويدعم سوق العقارات. لكن هذا القانون يجب أن يتعامل بحذر مع مسائل من قبيل السماح للبنوك بمصادرة منازل المقترضين إن تخلفوا عن السداد.

وبلغ الأعداد لإصدار هذا القانون مرحلة متقدمة. يقول زاهد «لقد ساروا تسعة أميال بالفعل ويبقى ميل واحد فقط».

ومن الإصلاحات بعيدة الأثر المرجحة ألا أو عاجلا رفع أسعار الطاقة للمؤسسات الصناعية والعائلات وهي منخفضة جدا الآن. وهذا قد يدفع الشركات إلى تبني كفاءة أكبر وإنعاش الاستثمارات بمجال ترشيد استهلاك الطاقة ويحد من استهلاك الطاقة محليا ويوفر مزيدا من النفط للتصدير.

ويتغير هذا الإصلاح هدفا صعب المنال الحكومة على الأقل هذا العام. لكن التعديل الوزاري الذي حدث في ديسمبر الماضي اعتبره كثيرون إشارة على سعي الحكومة إلى تعديل الإصلاحات. وشمل التعديل تكليف محمد الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي بحقيبة وزارة التخطيط الاقتصادي وتعيين فهد المبارك المصرفي المتخصص في الاستثمار والذي عمل سابقا لدى مورجان ستانلي خلفا له.

وقال مسؤول سعودي طلب عدم الكشف عن هويته لحساسية الموضوع «وزارة الاقتصاد لديها دور مهم لكنها لم تكن تعمل كما هو مطلوب منها» مضيفا «هذه أحد طرق دفع التغييرات في المستقبل».

● العرب اولين

وتقدر الحكومة أن القوة العاملة بالبلاد ستزيد إلى عشرة ملايين بحلول عام 2030 من واقع 4.1 مليون في عام 2008 بسبب نمو السكان وانضمام عدد أكبر من النساء لقوة العمل وهو ما يجري تشجيعه في إطار الإصلاحات الاجتماعية. وهذا يعني أن الاقتصاد سيحتاج إلى خلق أكثر من خمسة ملايين وظيفة جديدة. وكان رئيس المخابرات السعودية السابق الأمير تركي الفيصل قال الأسبوع الماضي إن البلاد تحتاج إلى تركيز جزء أكبر من مواردها على تطوير اقتصادها الداخلي مشيرا إلى الضغط على موازنة الدولة والطلب المتزايد على الوظائف.

وقال الفيصل امام مؤتمر للأعمال «التحدي هو كيفية النجاح في استيعاب الملايين من الشباب في اقتصادنا الوطني الذي هو جزء من الاقتصاد العالمي».

ويذهب الكثير من طاقة الإصلاح إلى التعليم حيث تعمل الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص على محاولة تزويد خريجي المدارس بقدرات عملية أكبر وتطبيق نظام معقد من معارض التوظيف ودعم الوظائف وقوانين تدفع شركات القطاع الخاص إلى تعيين مزيد من السعوديين بدلا من الأجانب.

وصدرت قواعد العام الماضي تعاقب المؤسسات التي لا تطبق الحد الأدنى من توظيف السعوديين ضمن قوة العمل وتكافئ الأجرى التي تتجاوز الحد الأدنى بمعدلات كبيرة.

وقال عادل فقيه وزير العمل الأسبوع الماضي إن من المرجح صدور نسخة جديدة من هذه القواعد خلال الأشهر القادمة تحدد حدا أدنى لنسبة ما تتفقه الشركات من أجور للسعوديين مما يشجع على استيعاب المواطنين في الوظائف مرتفعة الأرات.

لكن المسؤولين يدركون أن الإصلاحات العمالية وحدها لا تستطيع إحداث نقلة بسوق العمل إذ أن المستويات المستهدفة لتوظيف السعوديين قد تضر بالنمو الإجمالي إذ تزيد من صعوبة تحقيق الكفاءة الإدارية في بعض الشركات. ولذلك يجري التخطيط لإصلاحات أخرى تهدف إلى تشجيع نشاط القطاع الخاص.

وقال عياد العتيبي المستشار القانوني للهيئة العامة للاستثمار لرويترز إنه يجري العمل على تعديلات قانونية لتحسين مسألة إنفاذ العقود ومساعدة المؤسسات الصغيرة في الحصول على ائتمان. وقال العتيبي إن مؤسسة النقد «البنك المركزي» قد تيسر بعض شروط منح القروض للتخفيف من القيود على الأقراس. وتدرس الحكومة حاليا فتح سوق المال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بسبب حاجة

الانتقال من هذا إلى صناعات غير نفطية يديرها القطاع الخاص».

وأضاف زاهد أن «الحكومة تنظر إلى المسائل المتعلقة بالصورة الكبرى الآن -توفير فرص عمل والتعليم وتنويع الاقتصاد وكل هذه الأمور». وتتحرك السعودية عن تنوع اقتصادها منذ أكثر من عقد لكن فوائض الموازنة الضخمة الناجمة عن الثروة النفطية حدثت من الضغوط من أجل الإصلاح. ويسهم القطاع الخاص غير النفطي بأقل من 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتستضيف المملكة ثمانية ملايين عامل أجنبي قدموا إليها لتشغيل قطاع النفط وسد فجوة الوظائف منخفضة الرواتب. ولا تزيد نسبة توظيف المواطنين السعوديين بالقطاع الخاص عن عشرة في المئة.

وكشفت الثورات العربية التي اندلعت العام الماضي هشاشة هذا الوضع. وتجنبت المملكة اضطرابات كبيرة بتكلفة زادت عن 100 مليار دولار في صورة إنفاق مستحدث على مشاريع الرفاهية والبنية التحتية بهدف شراء الاستقرار الاجتماعي.

وأفاد استطلاع أجرته رويترز أنه بسبب هذا الإنفاق تحتاج الحكومة إلى أن يصل متوسط سعر النفط بالأسواق العالمية إلى 84.50 دولار للبرميل هذا العام لتضمن استقرار الموازنة ارتفاعا من 73 دولارا للعام الماضي و50 دولارا تقريبا في 2007.

ومع وصول سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي إلى 110 دولارات تقريبا وتوافر احتياطات مالية ضخمة لدى المملكة لا تواجه البلاد خطر عجز مالي في السنوات القادمة. لكن على المدى البعيد سينال أي تراجع في أسعار النفط من القدرات التمويلية للمملكة ما لم توفر مصادر دخل جديدة وتعزز اقتصادها.

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقييم لها خلال يناير كانون الثاني الماضي «بافتراض نمو الإنفاق بنسبة سبعة في المئة وهذا أقل من المتوسط السنوي البالغ 12.5 في المئة بين عامي 2002 و2011 ونمو معتدل لإنتاج النفط ومتوسط سعر للنفط عند 100 دولار للبرميل ستسجل البلاد عجزا نسبته واحد في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2015».

وما يزيد التحدي هو الطلب الكبير على فرص العمل بين قطاعات الشعب السعودي الذي يشكل الشباب دون سن 30 عاما نسبة 75 في المئة منه. وتشكل نسبة البطالة بين السعوديين عشرة في المئة تقريبا وهو مستوى غير مريح سياسيا.



لكن لا تسود حالة من الرضى عن النفس بين كبار المسؤولين الحكوميين الذين يتحدثون عن الحاجة إلى توفير ملايين فرص العمل للسعوديين في السنوات المقبلة وهو تحد يتطلب أن يتجاوز الاقتصاد عقودا من الاعتماد على النفط والاستثمار الحكومي للتأكيد على نمو القطاع الخاص وريادة الأعمال وهو ما أصبح أكثر إلحاحا بعد الاضطرابات الاجتماعية التي اجتاحت العالم العربي العام الماضي.

وتجري حاليا مناقشة إصلاحات مالية وقانونية وعمالية قد تطرح في وقت قريب ربما هذا العام. ومن المتوقع اتخاذ خطوات جديدة لتشجيع الشركات على تشغيل السعوديين بالمناصب القيادية وقد يتم فتح ابواب سوق الأسهم أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وإدخال تعديلات قانونية لتحفيز قطاع الإسكان.

ويرى بعض المسؤولين أن حركة التقلبات غير المتوقعة بمنصبين اقتصاديين رفيعين في ديسمبر كانون الأول الماضي والتي تم بموجبها تكليف محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي «البنك المركزي» الذي يحظى باحترام كبير بتولي حقيبة وزارة الاقتصاد والتخطيط تاتي في إطار التحضير لإجراء إصلاحات.

وقال خان زاهد كبير الاقتصاديين بشركة الرياض كابيتال للخدمات المالية إن الاقتصاد السعودي تطور حتى الآن «سألنا الطرق السهلة من مرحلة إنتاج النفط والتقيب عنه إلى توزيعه وتكريره. ويتمثل التحدي الأكبر في

استكمال كل فتاة اختبار كفاءة استغرق ثلاث ساعات ونصف الساعة ينتهي بمنح طالبة الوظيفة تقييما لعشر خصال سلوكية ونوعين من القدرات الإبراهيمية. ويحصل أرباب العمل المحتملون الذين يصل عددهم إلى 81 شركة على نتائج الاختبارات لتحديد موعد مقابلات شخصية مع المتقدمين عبر نظام مركزي على شبكة الإنترنت.

كان هذا اليوم مخصصا للنساء في أول معرض توظيف ضمن سلسلة أطلقتها الحكومة هذا العام لتوفير فرص العمل للمواطنين. وتهدف الخطة خلال الأشهر القادمة إلى تنظيم مقابلات مع 15 ألف رجل وامرأة من إجمالي 100 ألف متقدم وتنظيم معارض مماثلة بمدينتي جدة والدمام.

يقول محمد الموصلى المصرفي السابق والمسؤول عن البرنامج «في الماضي كان الحصول على وظيفة عملية يصعب التنبؤ بنتائجها... نحن نستخدم التكنولوجيا لنتمكن من التنبؤ بالنسبة».

ويشهد اقتصاد المملكة انتعاشا بفضل ارتفاع أسعار النفط وكثافة الإنفاق الحكومي. وأفادت بيانات أولية أن الناتج المحلي الإجمالي في أكبر بلد مصدر للنفط في العالم نما بمعدل 6.8 في المئة العام الماضي وهو أكبر نمو تحققه المملكة منذ 2003 حسب اقتصاديين استطلعت رويترز آراءهم توقعوا أيضا أن يبقى النمو عند مستوى مريح يبلغ أربعة في المئة هذا العام.